Ashur Journal of Legal and political Sciences (AJLSP) is published by the Iraqi Association for Legal Sciences
ISSN: 3005-3269, Vol 3(No.1), pages: 887-907 (2026)
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

Crises of the Political System and Their Impact on the Stability of the State Structure

Assistant Lecturer. Abdullah Salman Hassani

Wasit University College of Law , abdullah214@uowasit.edu.iq

ARTICLE INFORMATION

Received:1 feb 2026
Accepted:22 feb 2026
Published:1 Mar 2026

Keywords: State Structure – Political Stability – Political System Crises – Identity – Legitimacy – .Integration – Distribution

ABSTRACT

Crises of the Political System and Their Impact on the Stability of the State StructureCrises within the political system are among the most significant challenges to state stability. These crises directly affect the effectiveness of state institutions, the structural integrity of governance, and the state's ability to perform its core functions. Such crises often stem from imbalances in political legitimacy, weak governance institutions, widespread corruption, conflicts among political and social forces, or the inability to respond to citizens' aspirations.Prolonged political crises lead to a breakdown in trust between society and the state, weakening internal cohesion and threatening national unity and stability. These conditions can foster an environment conducive to protests, separatist movements, civil conflicts, or even foreign intervention.

Conversely, wise management of these crises—through genuine political reforms and the activation of mechanisms for participation, transparency, and accountability—can restore confidence in the system and strengthen stability. Therefore, understanding the roots of political crises and addressing them systematically is essential for preserving the state structure and ensuring the sustainability of its institutions.

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

مجلة آشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية
المجلد الثالث (العدد الاول)، الصفحات:887-907، (2026) ISSN: 3005-3269
https://ashurjournal.com/index.php/AJLPS/about

أزمات النظام السياسي و انعكاساتها على استقراربنية الدولة

م.م عبد الله سلمان حساني

كلية القانون جامعة واسط ، abdullah214@uowasit.edu.iq

معلومات المقالة

تاريخ الاستلام : ١ شباط ٢٠٢٦
تاريخ القبول :٢٢ شباط ٢٠٢٦
تاريخ النشر : ١ اذار ٢٠٢٦

الملخص

تُعد أزمات النظام السياسي من أبرز التحديات التي تواجه استقرار الدول، إذ تنعكس هذه الأزمات بشكل مباشر على فعالية مؤسسات الدولة، وتركيبتها البنيوية، وقدرتها على أداء وظائفها الأساسية. تنشأ هذه الأزمات غالبًا نتيجة لاختلالات في الشرعية السياسية، أو ضعف في مؤسسات الحكم، أو تفشي الفساد، أو الصراعات بين القوى السياسية والاجتماعية، أو عدم القدرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين.إن استمرار الأزمات السياسية يؤدي إلى تآكل الثقة بين المجتمع والدولة، ويضعف التماسك الداخلي، مما يهدد وحدة الدولة واستقرارها. كما تخلق هذه الأزمات بيئة خصبة لنمو الحركات الاحتجاجية والانفصالية، وقد تتطور إلى نزاعات أهلية أو تدخلات خارجية.

في المقابل، فإن التعامل الحكيم مع هذه الأزمات من خلال إصلاحات سياسية حقيقية، وتفعيل آليات المشاركة والشفافية والمساءلة، يمكن أن يعيد الثقة بالنظام ويعزز الاستقرار. لذا، فإن فهم جذور الأزمات السياسية ومعالجتها بشكل منهجي يُعد شرطًا أساسيًا لصون بنية الدولة وضمان استدامة مؤسساتها

الكلمات المفتاحية: بنية الدولة – الاستقرار السياسي – أزمات النظام السياسي – الهوية – الشرعية – الاندماج – التوزيع

© 2024 , This is an open access article under the cc BY-NC-ND license http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

تُعد النظم السياسية العمود الفقري لأي دولة، إذ تنظم العلاقة بين السلطة والمجتمع، وتحدد آليات الحكم، وتضمن تحقيق الاستقرار والتنمية. غير أن هذه النظم قد تتعرض لأزمات متكررة ناتجة عن خلل في الأداء، أو ضعف في الشرعية، أو غياب العدالة في التوزيع والتمثيل، مما يؤدي إلى اهتزاز الثقة بين الدولة والمجتمع، ويهدد تماسك بنية الدولة واستقرارها.

في ظل التغيرات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر، باتت الدول، لا سيما في العالم النامي، تواجه تحديات معقدة تهدد منظوماتها السياسية وتلقي بظلالها على الأمن والاستقرار الداخليين. فالأزمة في النظام السياسي لا تقتصر على الجانب المؤسساتي فقط، بل تمتد لتشمل الهوية الوطنية، والاندماج الاجتماعي، والتوازن بين مكونات الدولة.

يهدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة أزمات النظام السياسي، والوقوف على أسبابها ومظاهرها، واستعراض آثارها المباشرة وغير المباشرة على استقرار بنية الدولة. كما يسعى إلى استكشاف آليات المعالجة والإصلاح التي من شأنها تعزيز الاستقرار وبناء نظام سياسي قادر على الاستجابة لتحديات المرحلة وتحقيق التماسك الوطني

أولا: إشكالية البحث:

كيف تؤثر الأزمات السياسية في استقرار وتماسك بنية الدولة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيا: فرضية البحث:

تفترض هذه الدراسة أن الأزمات السياسية، سواء كانت ناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، تؤدي إلى إضعاف بنية الدولة من خلال التأثير السلبي على شرعيتها، وتماسكها الاجتماعي، وأدائها المؤسسي، مما يهدد استقرارها ووحدتها على المدى الطويل.

ثالثا: منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي.

رابعا: هيكلية البحث:

تتكون الدراسة من مبحث واحد بعنوان أثر الأزمات السياسية على بنية الدولة وثلاث مطالب.

المبحث الأول

أثر الأزمات السياسية على بنية الدولة

تؤثر المؤسسات الاجتماعية على السلوك السياسي لأفراد المجتمع، ومن المؤكد أن المؤسسات السياسية للدولة لها التأثير الأكبر، ووفق البنى والعناصر فأنها تلعب ادوارًا متباينة في سلوك الافراد والضبط الاجتماعي.

المطلب الأول

تحديث المجتمع السياسي وبنية الدولة

كلما تقدمت المجتمعات تفقد هذه المؤسسات دورها في علمية الضبط اذا لم تحدث تغيرًا أو تحولًا يتلاءم مع تطورات المجتمع ومتطلباته، حيث نرى في المجتمعات المتقدمة تضاءل دور المؤسسات الدينية والاسرية في التأثير بالمجتمعات وحياة الافراد، بعد ان كانت لها الريادة في تنظيم سلوك الافراد وعملية الضبط الاجتماعي، وتحديد اهداف المجتمع(1).

وكان نتيجة لما سبق أن ظهر النظام العلماني، الذي يرتكز على فكرة فصل الدين عن الدولة، الامر الذي القى بظلاله على سلوك افراد المجتمع، وهذا الانعكاس أدى إلى انحسار التأثير الديني والقبلي، وبرز التخصص وتوزيع العمل كأحد اركان الدولة المدنية(2).

ووفق هذه العلاقة الطردية فمن المؤكد أن المجتمعات النامية يبرز فيها دور المؤسسة الدينية والاسرية والقبلية وهذا الثالوث يؤشر للانتماء الاجتماعي والذي غالبًا ما يعكس قيمًا دينية وقبلية يتسرب من واقع هذه المؤسسات وينعكس على السلوك السياسي، لاسيما اذا كانت قيمها في نظر الفرد أكثر قدرة على الاستجابة لمطالبه من القيم الشاملة، مما يجعل ولاء الفرد لتلك القيم أعلى من قيم المجتمع الشاملة، ومرد ذلك الى عجز الأنظمة السياسية في إيجاد قيم موحدة لعموم المجتمع تعكس انتماءه الاجتماعي، على عكس المجتمعات المتقدمة التي يكون فيها الولاء للدولة ومرد هذا الولاء يتمثل في قدرة النظام السياسي في تطوير بنيته وطبيعة تعامله وقدرته على تلبية مطالب افراد المجتمع وحل مشاكلهم(3).

اذًا صار واضحًا أن تحديث المجتمع السياسي والذي يعد غاية التنمية المستمرة، يتمثل في بناء دولة عصرية، تشيد أركان وحدة المجتمع، ويسودها التجانس الوطني وتحقق المصالح المشتركة، وهنا تتحقق الانتماءات للدولة عن طريق تطوير البنى والمؤسسات، وهذا ما يذلل الصعاب أمام مشاركة المجتمع، وتقدم الحلول التي تعصف بالمجتمع وتهدد استقراره(4).

فقدان الاستقرار السياسي مرده إلى غياب المتحد السياسي والمساواة في المشاركة السياسية، فحينما يحدث تغيير اجتماعي ويزيد الوعي السياسي، تزداد المطالب والضغوط في المشاركة السياسية، هذا التغيرات من شأنها أن تقوض السلطة السياسية والمؤسسات التقليدية مما يجعلها امام اختبار لإيجاد مؤسسات حديثة تجمع بين الشرعية والفاعلية؛

لذلك فان مشكلة السياسية الأولية هي التعثر في الية تطوير المؤسسات السياسية بما يتلاءم مع التغير الاجتماعي والاقتصادي فالتخلف عن هذا التحديث يجعلها تصدر الازمات لا الحلول ومن هذا الانسداد تنبثق الحركات الاحتجاجية المناهضة للنظام السياسي(5).

فمشروع بناء الدولة عملية تكاملية، ينبغي أن ينتج عنها تغيرات جذرية في بِنية المجتمع، والنظام السياسي، وإعادة هيكلته وفقًا للدول العصرية، ذات المؤسسات المستقرة والتي تحمل سمة الرفاهية الاقتصادية والعدالة التوزيعية، والربط الذي يجمع بينهم هو الدولة الموحدة والهوية الوطنية وصون كرامة المواطن(6).

أي أنَّ إيجاد بنى سياسية حديثة تتجاوز ارث السلطة التقليدية يلزمه بناء هيكل سلطوي، متوازن ومتطور يتناسب مع البناء المؤسسي الحديث وهذا ينتج تعقيد هيكل الدولة "فمشكلاته العصرنة والتطور متأصلة في الحاجة إلى إيجاد تنظيمات أكثر فاعلية وافضل تكيفًا واكثر تعقيدًا وعقلانية والاختبار الأساسي للتطور هو مقدرة شعب على إيجاد اشكال تنظيمية كبيرة ومعقدة ومرنة والمحافظة عليها(7)"

وهذه الاشكال التنظيمية التي تتمتع بالمرونة والتعقيد تمنع بدورها تلك البنى التقليدية التي تمرد عليها المجتمع(8). فنجاح الاجتماع السياسي اذًا متوقف على اعمال المؤسسات السياسية فلكي يكون المجتمع متحدًا لزمَ أن تمارس كل جماعة سلطتها عن طريق المؤسسات السياسية والتي بدورها تلطف وتعدل وتعيد توجيه تلك السلطة؛ وهنا تتحقق قوة الهيمنة الاجتماعية الواحدة وهي منسجمة مع تجمع الأكثرية، حول المصلحة المشتركة والاتفاق العام حول القانون والرغبة في المشاركة(9)

وبطبيعة الحال أنَّ النظام السياسي في المجتمعات التي في طريقها للحداثة وهجرها للنمط التقليدي، يواجه عدة أزمات وطريقة تعامل النظام السياسي مع تلك الازمات قد يبين لنا قوة بِنيته أو مرونتها وهشاشتها أو جمودها وتكشف كذلك فلسفته السياسية وبتعبير (غابريل الموند) "قدرته الاستجابية والتي تعبر عن العلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته وإمكانية قدرته على الاستجابة للظروف والأوضاع المتغيرة والتي تتطلب استجابة وتفاعل(10)"

المطلب الثاني

بنية الدولة وازمة الهوية والشرعية والتغلغل

ومن أهم الازمات التي يوجهها النظام السياسي والتي تمثل مختبرًا يكشف لنا شكل بنية النظام السياسي، كما انها تكون أرضية خصبة تقف عليها الحركات الاحتجاجية وهذه الازمات هي: (الهوية – الشرعية – التغلغل- المشاركة – – الاندماج- التوزيع) تلك الازمات التي تحتم على بنية النظام السياسي ان تكون في غاية المرونة والتعقيد بالشكل الذي يجعلها تواجه تلك الازمات حينما تندفع على النظام السياسي(11).

أ: أزمة الهوية والانتماء (بناء الأمة):

تظهر هذه الازمة في سياق التحولات التي تمر بها المجتمعات، مثل الانتقال من حياة البداوة او الريف الى المدينة، والذي يستدعي التحول من الولاء القبلي والاسري القائم على رابطة الدم الى الولاء للدولة على أساس المواطنة[12]. وهذه الازمة تستدعي أيجاد شعورٍ مشتركٍ بين أبناء المجتمع والذين يعيشون على إقليم محدد ويخضعون لسلطة واحدة في دولتهم الام[13].

أي "توجيه ولاءات افراد المجتمع نحو الدولة الوطنية، وليس إلى وحداتهم الفرعية، عرقية كانت أم دينية أو طائفية وهو ما يتحقق عن طريق سيادة الإحساس والانتماء الى هوية وطنية موحدة بين أبناء الوطن الواحد[14]"

وتمثل ازمة الهوية ثقلًا كبيرًا في بِناء الدولة، فيجب ان تكون دولة عصرية تتجاوز اطر الجماعات الاثنية والعشيرة الخ... من الجماعات التي تهدد كيان الدولة[15].

ويرى بعض الباحثين أن هوية الدولة تعبر عن تماسكها وقوتها، وهذا هو السبب الذي دفع الدول الحديثة إلى تفكيك الكيانات الموازية للدولة، فالكيانات الداخلية والبنى العضوية، كالعشيرة والاسرة والجماعات الدينية تؤثر في القرار السياسي بلا شك، وتؤثر ايضًا في ولاء الفرد للدولة، مما يحتم على الدولة تفكيك هذه البنى من اجل ضمان الولاء لها وتقوية قدرتها على التوغل الثقافي ودمج الافراد بالدولة[16].

وبناءً على ما سبق فأن هذه الأزمة تنشأ عندما يضعف الشعور الوطني، ويحل محله الشعور بالاغتراب والتباغض والتخندق والوصول إلى حد الاقتتال بين أبناء المجتمع الواحد، فواجب النظام السياسي هنا هو بناء جهاز سياسي وبناء أمة متماسكة وتكون فيها الغلبة للولاء الوطني على حساب الانتماءات الفرعية [17].

ثمة أسباب كثيرة لأزمة الهوية في دول العالم، وأهمها:

- **التباين العرقي:** وذلك بسبب أتساع الرقعة الجغرافية، وتعدد اللغات لأبناء المجتمع، وهنا تتعالى أصوات الانفصال واضمحلال كلمة (نحن) والتي هي من ظواهر المجتمع الوطني الواحد[18].
- **التخلف الاقتصادي:** ويعبر عنه بالعجز عن اللحاق بالتقدم والتطور التكنلوجي، الأمر الذي يؤدي الى فقدان الفرد الى شعوره بالانتماء للدولة العاجزة عن اشباع حاجاته[19].
- **التفاوت الطبقي في المجتمع:** وذلك بسبب وجود طبقتين في المجتمع الأولى مالكة وهي تمثل القلة وأخرى فقيرة تمثل الكثرة (الطبقة العاملة) والتناقضات بين هاتين الطبقتين لا يمكن حلها الا من خلال تغيير البنى الاجتماعية وبذل الجهود لإزاله الفكر التقليدي[20].

إذًا بتجاوز النظام الساسي لهذه الازمة يحصل عندنا ما يعرف بـ (التكامل الوطني) نتيجة لوجود اطار أيديولوجي شامل، ويتفاعل المواطنون فيما بينهم بصرف النظر عن انتماءاتهم الفرعية المتباينة، كما يتفاعلون مع مؤسسات الدولة

الوطنية وهذا ما يحصل نتيجة لقوة الدولة التي استطاعت ان تفكك جميع البنى التقليدية التي من شانها ان تصدع هوية الدولة الوطنية[21].

ب: أزمة بناء الدولة (الشرعية):

ترتبط هذه الازمة ارتباطًا وثيقًا بأزمة الهوية، إذ إنها تتعلق بشرعية القبول والرضا بين الحاكم المحكوم، كما إنها تتضمن الاتفاق حول مشروعية السلطة القائمة والمسؤوليات الخاصة بالحكم لذلك فان حلحلة هذه الازمة يفضي إلى بناء الامة[22] .

ويذهب (ماك إيفر) بأن "الشرعية تتحقق عندما تكون قناعة النخب الحاكمة لنفسها مصحوبة بتقدير أغلب أفراد المجتمع لها، وفي توافق مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، وبما يحفظ له تماسكه واستقراره[23]"

وتقترب مع هذه الرؤية رؤية (ماكس فيبر) والذي يرى إنَّ النظام السياسي يكسب شرعيته عندما يشعر المواطنون، إنه نظام صالح وتجب طاعته، والمواطنون هنا هم من يضفون الشرعية على نظام الحكم[24].

وهناك من يرى إنَّ أزمة الشرعية هي فكرة سياسية وسبب ذلك لكونها تتعلق بالسلطة وطريقة ممارستها، فهي عبارة عن معتقد ناشئ عن إيمان غالبية المجتمع بان السلطة يجب أن تمارس وفق سياق محدود للحيلولة دون فقدان مبرراتها[25].

ويفهم مما سبق أن الشرعية مكتسبة وذلك لكونها لا تتم إلا بعد موافقة الغالبية العظمى من الشعب والذي تنازل أمام القانون الذي يطبق عن طريقها، بمعنى ان رفض المجتمع واحتجاجه على سلوكيات النظام وقراراته وطريقة ادارته للسلطة، يمثل تصدعًا لشرعيته أو فقدانها، مما يؤشر على وجود خلل بنيوي بحاجة إلى الإصلاح والتغيير، فصحيح أنَّ الشرعية تحقق الانسجام وتؤثر بشكل إيجابي على الدور السياسي للنظام الحاكم وتحقق الاستقرار وازدياد إنتاجه المؤسسات لخدمة المجتمع، فان تصدعها أو تشوهها أو انحرافها والذي يتمثل برفض الناس، له تبعات سلبية تنذر بهشاشة النظام وانهياره[26].

أما المشروعية فيمثل مظلتها القانون، فهو الأساس الذي يجعل امرًا من الأمور مشروعًا ويعبر عنها، التزام السلطة بالنظام القانوني للدولة، أي ان السيادة تكون للقانون الذي يخضع اليه الجميع[27].

فاذا كانت السلطة تكتسب شرعيتها، إذا حققت الصفات التي تتماشى أو تتطابق مع الأفكار السائدة عند الشعب، فأن المشروعية تتحقق إذا كانت السلطة خاضعة للقانون الوضعي[28].

ويحدد الدكتور (سعد الدين إبراهيم) شروط الشرعية: فالأول: قبول المحكومين وقناعتهم وليس اذعانهم ويمثل هذا جوهر الشرعية، والشرط الثاني: هو أن الشرعية لا تستلزم القبول الأبدي لأنها ليست مكسبًا نهائيًا، بل هي ذات طبيعة تطورية ومستقبلية تتطور باستمرار وعلى الحاكم صيانتها دومًا والا سقطت[29].

وتعبر أزمة الشرعية في المجتمعات الانتقالية عن غياب القوة السياسية والتي تمكن النظام من السيطرة وممارسة السلطة بطريقة مشروعة، فمسالة بناء الدولة ومواجهة الازمات هي مسألة بِنيوية تتعلق ببناء الامة والذي بدوره يتعلق بالثقافة السياسية[30].

ويعزز هذه الرؤية ما ذهب اليه (لوسيان باي) الذي يرى "إنَّ أزمة الشرعية تتجلى بصورة واضحة بالثقافة السياسية، إذ لا تكتفي عملية إقامة البنى الجديدة وإنما يجب أن تكون معقولة ومأخوذ بها، وعليه لا بد أن تسعى الدولة المنشأة حديثًا الى أن تحول الانتماءات المحلية الضيقة وخلق وعي وطني يربط الفرد بهيئة اجتماعية اكبر"[31]

وهناك من يرى أن ازمة الشرعية تنشأ في الدول النامية تكون نتيجة لأن سلوكيات الافراد غالبًا ما تطمح للمشاركة السياسية بصرف النظر عن شكل هذه المشاركة، وطريقة تعامل السلطة مع طموحاتهم ومطالبهم، هو الذي ينشئ هذه الازمة وربما يعمقها ويكشف هشاشة النظام، خصوصًا عندما تعد السلطة هذه المطالب غير شرعية[32].

وعلى ضوء ما سبق يرى الدكتور (عبد الأله بلقزيز)، أن الدولة لا يمكن أن تتحصلَ شرعيتها عن طريق السيطرة (Domination) وانما ايضًا من خلال علاقة الهيمنة (Hegemony)، فأن أدوات القمع المادي قد تمكن الدولة من اجبار المجتمع على التسليم بسلطانها السياسي، لكنها في الوقت عينه تصطدم بجدار الممانعة النفسية، لفقدانها مبررات الشرعية، بعد أن آمن الناس بها نتيجة للإخضاع والقهر، فشرعية الدولة تكسب شرعيتها عن طريق هجر استراتيجية الاخضاع والانتقال إلى استراتيجية الاقناع والانجاز والادماج[33].

فقوة الدولة الحقيقية التي تجعل المواطنين جديرون باحترامها وكسب شرعيتها من خلالهم، لا ترتبط بالقوة المادية التي تعكس ما تعانيه من عجز، بل من خلال القوة الاقتصادية والخدمة والرعائية والأخلاقية والانجازية فمن خلال ذلك تحقق الدولة الاستقرار وتضمن الامن الاجتماعي[34].

ج: ازمة التغلغل:

وتتمثل هذه الازمة في عدم قدرة الحكومة على بسط نفوذها على أنحاء إقليم الدولة، والسيطرة على جميع البيانات الاقتصادية والاجتماعية؛ حتى يتسنى لها تحريك المجتمع، خصوصًا إذا أرادت النخبة السياسية تنفيذ سياسات تنموية لها شأن يذكر، وتحدث عملية تغيير اجتماعي عليها أن تكون قادرة على أن تصل إلى مستوى القرية، وان تحتك بحياة الناس اليومية.[35]

فالتغلغل وبحسب تعريف (جوزيف لابلا مبورا) "هو الامتثال للسياسة العامة المعلنة من السلطة الحكومية المركزية[36]"

فاذا كانت الدولة تتضمن العنصر البشري ورقعة جغرافية محددة، وحكومة تدير المجتمع، وسيادة للسلطة السياسية، فأنه بطبيعة الحال تحتاج عناصرها إلى التفاعل فيما بينها لتتحقق الدولة على ارض الواقع[37].

ويعبر التغلغل عن قدرة النظام وقوته المادية والانجازية داخل إقليم الدولة، بصرف النظر عن المكونات والطوائف والقوميات التي تستهدفها السياسة العامة؛ لتحقيق الأمن والاستقرار، مما يعطي السلطة المركزية إمكانية استخدام القوة

والاكراه، كما يتمثل التغلغل في قدرة النظام السياسي على قبول توجهات المجتمع فيما يتعلق بسريان قوانينها وبسط نفوذها وفق رضاهم دون الحاجة إلى استخدام القوة والاكراه[38].

وهذا ما يؤكد قوة الدولة ومرونة وتعقيد بنيتها الامر الذي يلقي بظلاله على تعزيز إحساس المواطن بقدرتها وجديتها في ممارسة مهامها وكفاءة نظامها السياسي[39].

ويرى الدكتور (صادق الأسود)، إنَّ الخصوصية التي تسيطر على المجتمعات الانتقالية أو البلدان النامية، تتمثل في الهوة الكبيرة بين النخب الحاكمة والجماهير؛ وذلك عائدٌ إلى تمسك السلطة في الطرق التقليدية لفرض نفوذها، الأمر الذي يكشف مشكلة إقرار فعالية المؤسسات الرسمية وعجز النظام عن إقامة رابطة متينة بين الحكام والافراد[40].

كما ان الدول النامية أو تلك التي في طريق النمو، غالبًا ما تعاني من التدخلات الخارجية، وجراء ذلك تفقد جزءًا من رقعتها الجغرافية وتصبح عاجزة من التغلغل داخل اقليمها[41].

ويمكننا أن نضيف، إنَّ هذا العجز يضعف ثقة المجتمع بالنظام ويدفعه إلى التمرد على قرارته؛ لأن اخفاق النظام السياسي وعجزه يؤشر على وجود خلل بنيوي بحاجة الى اصلاح وتشريعات قانونية تمكن النظام من بسط نفوذه على كافة إقليم الدولة، فبسط النفوذ على منطقة دون أخرى من شأنه ان يفكك الدولة ويصدع هيبتها.

المطلب الثالث

بنية الدولة وأزمة المشاركة والاندماج والتوزيع

أ: أزمة المشاركة:

وتعد هذه الازمة مؤشرًا على مدى تخلف النظام السياسي وهشاشته وضعف بِنيته، فالمجتمعات التقليدية تفتقر الى المشاركة السياسية[42]. فكلما زاد عدد المساهمين في العملية السياسية، تزداد المطالب المواجهة للنظام السياسي (المدخلات) مما يؤدي اما استجابة او رفض النظام السياسي (لمخرجات) واذا عجز النظام السياسي عن الاستجابة لهذه المطالب تتصدع شرعيته وتتعثر مسيرته[43]. فتحول المجتمع من الحالة التقليدية الى الحديثة يستدعي وجود مساهمين جدد في الحياة السياسية الأمر الذي يفضي إلى وجود مطالب جديدة ومصالح تأخذ بالنمو، الامر الذي يؤثر في تقطع استمرارية النظام ويجبره على إعادة النظر في بنية العلاقات السياسية باسرها[44].

وعلى ضوء ما سبق فأن هذه الازمة تنشأ حينما تكون مؤسسات الدولة عاجزة عن استيعاب مطالب الجماهير وسعيها في المشاركة السياسية وأحداث التغيير، فالمؤسسات السياسية أمام قوى جديدة تدخل في عملية التفاعل السياسي، الامر الذي يدفع النظام الى الاستجابة عن طريق بلورة هذه المطالب الى مخرجات وتمثيلها سياسيًا[45].

كما يمكن القول ان هذه الازمة تنشأ من خلال جماعة المصالح، وشكل تكوين النظام الحزبي، اذ يتمثل الغرض من المشاركة، تعزيز النظام الديمقراطي، وذلك يحدث من خلال تمكين المواطنين من المشاركة والتأثير في بناء النظام

السياسي وإدارة المؤسسات الدستورية والتنظيمية واهمها الأحزاب وجماعات المصالح والتي هي بحسب هانتنغتون لها دور كبير في تنظيم المشاركة السياسية، فشرعية النظام كما يقول هانتنغتون تستمد من مشاركة أوسع من قبل الفئات الاجتماعية ، الانتخابات والمجالس البرلمانية والأحزاب السياسية هي وسائل تلك المشاركة في المجتمعات الحديثة[46].

وغالبًا ما تواجه هذه المطالب والنشاطات بالقمع والقوة، وكونها غير شرعية، ومرد ذلك لأن المؤسسات السياسية جامدة او هشة وضعيفة ، وغير قادرة على التفاعل، ولا تمتلك القدرة على التكييف مع ظهور فئات جديدة من الطبقة المتوسطة، والاختبار الذي يخضع له النظام على مدى قدرته على الاستجابة للمشاركة ويبين فاعليته وتكيفه وطبيعة المؤسسات السياسية فيه[47].

ب: أزمة الاندماج:

ويؤشر وجود هذه الأزمة على خلل بنيوي في النظام السياسي، فالاندماج يعد معيارًا لنجاح الدولة أو فشلها، فمن المتعسر بناء قدرة مؤسساتية تتمتع بالقوة للدولة على المدى البعيد واختراق فعلي للدولة دون حدود معينة للاندماج بين مكونات المجتمع، وفي هذا السياق من الممكن أن تنجح الدولة في تحقيق الاندماج عن طريق القوة، لكن هذا الاندماج الذي تحقق عبر ذلك من الممكن أن يزول بزوال سببه أي القوة نتيجة لضعف الدولة، الامر الذي يعني أن ثمة اسبابٍ أخرى للاندماج اقتصادية ونفسية وسياسية وانجازية تؤهل مكونات المجتمع للاندماج ودون تحقيقها لا يمكن الحديث عن الاندماج[48].

فمفهوم الاندماج يعبر عن "التجانس الاجتماعي، انصهار الجماعات اجتماعيًا وثقافيًا، بحيث تتوحد الهوية الخاصة والهوية العامة، في هوية مشتركة جامعة وتتميز بسهولة الوصول إلى نوع من الاجماع حول القضايا الأساسية المتعلقة بمصير البلاد وعلاقتها بالعالم الخارجي."[49].

كما أن مفهوم الاندماج يعبر عن الكيفية التي تنظم من خلالها الوحدات الوطنية والسياسية والاقتصادية والطائفية والعرقية، وأدماجها في كتلة متجانسة ومنسجمة، وعلى ضوء ذلك متى ما تكون الحكومة مندمجة بصورة جيدة كان النظام السياسي جيدًا وعلى خلاف ذلك نكون أمام أزمة بنيوية في النظام[50].

وعليه فإن تجاوز مشكلة الاندماج أصبحت مؤشرًا لقياس قوة الدولة؛ فالمجتمعات التي تواجه هذه المشكلة وتكون منقسمة على أساس ديني أو عرقي أو طائفي، تصدم بمواجهة طريقة الحكم وأدارة الدولة، الأمر الذي ينتج استحالة عمل الحكومة وتنفيذ قراراتها[51].

ويؤدي الاندماج بحسب رأي (مايرون وينر) وظيفتين: **الأولى:** سياسية وتتمثل في حصر الجماعات المختلفة عرقيًا ودينيًا ولغويًا والتحديد الواضح للهوية الوطنية، وتأسيس سلطة مركزية قادرة على فرض احترامها وخلق حد أدنى من الرضا والاتفاق، وتقوية التفاعل بين الحاكم والمحكوم.

والوظيفة الثانية: هي الوظيفة الاجتماعية والتي تتمثل بحسب (موريس ديفرجيه) بالوقوف أمام العنف الذي هو وسيلة لحل الخصومات، وإقرار صيغة توفيقية لتحديد أمتداد الصراع والتنافس باتجاه خلق المجتمع السياسي المتلاحم والموحد، والعل على خلق آليات التضامن الوطني[52].

ج: أزمة التوزيع:

ترتبط هذه الأزمة بقدرة النظام السياسي على توزيع الموارد والثروات والمنافع والقيم، بين أبناء المجتمع بشكلٍ عادل، كما أن نمط التنمية في الدولة يكون على أساس الحالة التي تظهر بها تلك الأزمات، وطريقة حلها كذلك[53].

فإذا فشل النظام السياسي في حل هذه الأزمة سوف يمنى بنتائج كارثية، فحينما يحصل التفاوت بين الناس يتنامى الشعور بالتباغض، والتخندق والتمييز وتبرز الى السطح الهويات الفرعية وتغيب الهوية الوطنية للدولة، ويكون التمييز بين المواطنين على الطبقية والمذهبية ويصل الامر الى حد الاقتتال وإشعال الحروب الداخلية[54].

وفي المحصلة فإن تحقيق ما يسمى بـ ((الخير المشترك)) هو الغاية الأساسية للدولة، بصرف النظر عن شكل النظام الدستوري، الذي تنظم فيه بِنية هذه الدولة[55] وتحقيق هذا الخير المشترك يستدعي من القابضين على السلطة الوصول إلى أبعد نقطة في إقليم الدولة لتقديم الخدمات والمنافع؛ وذلك لردم الهوة بين طبقات المجتمع وبين الطبقة الحاكمة وعموم المجتمع، مما يفضي إلى مد جسور الثقة فيما بينهم وتكوين أرضية صلبة يقفون عليها وهنا يحصل النظام السياسي، على دعم برامج التنمية التي يتبناها[56].

هذه الازمات التي مر ذكرها بشيء من التفصيل ما أن تعيش بعضها أو جميعها الشعوب حتى تنتفض على حكامها في محاولة للإصلاح أو التغيير، فالاحتجاجات تعبر عن تآكل الثقة بين الحكام والمحكومين وسعيها لبناء الثقة يتضمن تطلعها لبناء حكم صالح فهي تعبير عن آلام تعيشها الشعوب جراء منظومة هشة تجلت هشاشتها في (العوز التشريعي، والعجز الخدمي، والعقم الإنتاجي، والعطب المعرفي، وعبث بالمال العام والامن)[57].

لذلك فأن ظاهرة الاحتجاج والحراك الشعبي تكون عابرة لمختلف الأنظمة السياسية، ما دام النظام يعاني من أزمات بنيوية تجعله عاجزًا عن تقديم المخرجات، وهذه الازمات موجودة في الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية، لكنها في الأخيرة او في تلك التي في مرحلة التحول الديمقراطي فأنها تعمق ازماته؛ وذلك لعجزها عن الاستجابة للمطالب المحتجين بشكل جزئي أو كلي، فالاستجابة لمطالب المحتجين تعني احداث تغير في بنية العلاقة بين النظام وبين الشعب، لذلك تعمد مثل هكذا انظمة إلى التحايل على مطالب الاحتجاجات وتستجيب لمطالب شخصية لا تؤدي الى احداث تغيير بنيوي يمتلك صفة المؤسساتية.[58]

فالاحتجاجات على ضوء الازمات التي يعيشها النظام السياسي تمثل مختبرًا لكشف هشاشة النظام السياسي أو قوته ومرونته، وتكشف ايضًا الصراع بين قوتين الأولى هي الشعب، أما الثانية هي الطبقة السياسية والتي هي ما ان تحولت النظام الى مؤسسات اقطاعية وعائلية لضمان بقاءها،فان يؤدي إلى فقدان الثقة وخطوط التواصل بين الشعب والطبقة السياسية.

الخاتمة

يتضح من خلال البحث أن الأزمات السياسية تمثل أحد أخطر العوامل التي تهدد استقرار الدولة وبنيتها المؤسسية والاجتماعية، إذ تؤثر سلبًا على شرعية النظام السياسي، وتضعف كفاءة المؤسسات، وتزيد من حدة الانقسامات المجتمعية. كما أن استمرار هذه الأزمات دون معالجة ناجعة يفتح الباب أمام تآكل سلطة الدولة وفقدانها القدرة على فرض النظام وضمان الأمن، مما يعرضها لمخاطر التفكك أو الانهيار الجزئي.

الاستنتاجات

1. الأزمات السياسية غالبًا ما تنشأ من ضعف في بنية النظام السياسي أو خلل في توزيع السلطة والثروة.
2. استمرار الأزمة يؤدي إلى فقدان ثقة المواطن في المؤسسات، وانخفاض الشرعية السياسية.
3. التأثيرات تمتد إلى الاقتصاد والمجتمع، حيث تتفاقم البطالة والفقر والانقسام الاجتماعي.
4. الأزمات المزمنة قد تعيق عملية بناء الهوية الوطنية وتدفع باتجاه النزاعات الداخلية.
5. استقرار الدولة مرتبط بقدرتها على احتواء الأزمات وإدارتها بأسلوب يضمن التوازن بين مكونات المجتمع.

التوصيات

1. **تعزيز الشرعية السياسية** من خلال ترسيخ ممارسات ديمقراطية شفافة، واحترام القانون، وضمان مشاركة جميع الأطياف في صنع القرار.
2. **تقوية المؤسسات** عبر إصلاح الهياكل الإدارية والقضائية، وتحقيق استقلاليتها لضمان فاعليتها في مواجهة الأزمات.
3. **إدارة التنوع المجتمعي** بآليات تحقق الاندماج الوطني وتحارب التمييز، مع تعزيز الهوية الجامعة.
4. **معالجة الأزمات الاقتصادية** باعتبارها عاملًا مضاعفًا للتوترات السياسية، من خلال خطط تنمية شاملة وعادلة.
5. **إيجاد قنوات للحوار الوطني** تتيح حل الخلافات بطرق سلمية وتجنب الانزلاق إلى الصراع المفتوح.
6. **الاستفادة من التجارب الدولية** في إدارة الأزمات، وتكييفها بما يتناسب مع خصوصية الدولة محل البحث.

الهوامش :

([1]) محي الدين صابر، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، بيروت، 1986، ص:77.
([2]) المصدر نفسه.
([3]) محمد عدنان محمود، السلوك السياسي وقيم المجتمع (رؤية في السلوك السياسي والانتماء الاجتماعي في العراق)، الطبعة الأولى، دار سطور، بغداد-العراق، 2020، ، ص: 222.
([4]) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق (المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية) الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص: 188.
([5]) صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعاتٍ متغيرّة، ترجمة سمية فلو عبود، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، 2015، ص: 12.
([6]) علي دريول محمد، بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية، مجلة العلوم السياسية، العدد: 34، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007، ص: 141.
([7]) صموئيل هانتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص: 43.
([8]) عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص: 137.
([9]) صموئيل هانتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص: 18 - 19.
([10]) نقلًا عن، نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الطبعة الرابعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، 2006، ص: 247.
([11]) عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، مكتبة الطليعة، عمان، 2013، ص: 42.
([12]) نصر محمد عارف مصدر سبق ذكره، ص: 247.
([13]) نقلًا عن، طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، أسسها ومكوناتها ومعايير تصنيفها، الطبعة الخامسة، دار السنهوري، بيروت، 2019، ص: 23.
([14]) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة) الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 188.
([15]) صادق الأسود، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وابعاده، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991، ص: 411.
([16]) محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق إلى ما بعد الحداثة، الطبعة الأولى، دار الكفيل للطباعة والنشر، بغداد، 2018، ص: 98.
كذلك ينظر عبد الله العروي، مفهوم الحرية، الطبعة الخامسة، المركز الثقافي العربي في المغرب، 2012، ص: 36 – 37.
([17]) أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006، ص: 38.
([18]) حميد السعدون، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشرة والتوزيع، بغداد، 2011، ص: 58.
([19]) علي فرزدق التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، 2021، ص: 53.
([20]) غازي فيصل، التمنية السياسية في بلدان العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2014، ص: 89.
([21]) طه حميد العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص: 24.
([22]) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص: 412.
([23]) نقلًا عن بومدين طامشة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب (قضايا وأشكاليات)، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص: 82.
([24]) نقلًا عن، مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007، ص: 81.
([25]) منذر الشاوي، دولة القانون، الطبعة الأولى، الذاكرة لنشر والتوزيع، بغداد، 2013، ص 215.
([26]) طه حميد العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص: 24.
([27]) هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الطبعة الأولى، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2009، ص: 69.
([28]) ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة) مصدر سبق ذكره، ص: 179.
([29]) سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية (ازمة الديمقراطية في الوطن العربي) الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2000، ص: 404.
([30]) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص: 412.
([31]) نقلًا عن نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، جامعة ماريونس، بنغازي، 1998، ص: 333.
([32]) فرزدق علي التميمي، مصدر سبق ذكره، ص: 56.
([33]) عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع (جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر) الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت – لبنان، 2008، ص: 44.
([34]) المصدر نفسه، ص: 69.
([35]) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص: 413.
([36]) نقلًا عن فرزدق علي التميمي، مصدر سبق ذكره، ص: 56.

([37]) حافظ علوان حمادي، المدخل الى علم السياسة، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي واليحث العلمي، كلية العلوم السياسية، بغداد، بدون تاريخ، ص: 75.

([38]) أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الطبعة الأولى، دار الجامعة، مصر، 2003. ، ص: 82 – 83.

([39]) علي عباس مراد، دور الحكومة في المصالحة الوطنية، مجموعة باحثين، المصالحة الوطنية في العراق الواقع والافاق، الطبعة الأولى، مطبعة الطباع، بغداد، 2009، ص: 124.

([40]) صادق الأسود، مصدر سبق ذكره، ص: 413.

([41]) فرزدق علي التميمي، مصدر سبق، ذكره، ص: 58.

([42])عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، مؤسسة العارف للطباعة والنشر، بيروت، 1986، ص: 84 – 85.

([43]) طه العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص: 27.

([44]) صادق الأسود، مصدر، سبق ذكره، ص: 413.

([45]) فرزدق علي التميمي، مصدر سبق ذكره، ص: 59

([46]) صموئيل هانتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص: 158.

([47]) صموئيل هانتنغتون، مصدر سبق ذكره، ، ص: 202.

([48]) وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة (دراسة حالة العراق) الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص: 61.

([49]) عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر، مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009، ص: 166 – 167.

([50]) نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، جامعة ماريونس، بنغازي، 1998، ص: 135.

([51]) أياد خلف العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد 2003، مجلة الكوفة، السنة الثانية، العدد الرابع، التنوير للطباعة والنشر، بيروت،2013، ص: 203.

([52]) نقلًا عن ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، مصدر سبق ذكره، ص: 189 – 190.

([53]) أحمد وهبان، مصدر سبق ذكره، ص: 87 – 88.

([54]) طه حميد العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص: 26.

([55]) محمد مصطفى، نظريات الحكم والدولة، دراسة مقارنة، بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي، الطبعة الأولى، مركز الحضارات لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2007، ص: 135.

([56])طه حميد العنبكي، مصدر سبق ذكره، ص: 27.

(57) عامر حسن فياض، العراق وحلم الدولة، الطبعة الأولى، دار انكي للطباعة والنشر، بغداد، 2021، ص: 279 – 280.

([58]) قاسم شعيب و سلام عطا الله، الحراك الشعبي وانعكاسه على المواطنة في العراق بعد 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 63، السنة الثانية عشر، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022، ص158 – 159.

قائمة المصادر

الكتب العربية:

1. أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، الطبعة الأولى، دار الجامعة، مصر، 2003.
2. بومدين طامشة، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب (قضايا وأشكاليات)، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011.
3. ثامر كامل محمد، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة (دراسة معاصرة في استراتيجية السلطة) الطبعة الأولى، دار مجدلاوي، للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
4. حافظ علوان حمادي، المدخل الى علم السياسة، الطبعة الأولى، وزارة التعليم العالي واليحث العلمي، كلية العلوم السياسية، بغداد، بدون تاريخ.
5. حميد السعدون، التنمية السياسية والتحديث في العالم الثالث، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشرة والتوزيع، بغداد، 2011.
6. سعد الدين إبراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية (ازمة الديمقراطية في الوطن العربي) الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت – لبنان، 2000.
7. محمد عدنان محمود، السلوك السياسي وقيم المجتمع (رؤية في السلوك السياسي والانتماء الاجتماعي في العراق)، الطبعة الأولى، دار سطور، بغداد-العراق، 2020.
8. صادق الأسود، صادق الأسود، علم الاجتماع السياسي، أسسه وابعاده، الطبعة الأولى، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1991.
9. طه حميد حسن العنبكي، النظم السياسية والدستورية المعاصرة، أسسها ومكوناتها ومعايير تصنيفها، الطبعة الخامسة، دار السنهوري، بيروت، 2019.
10. عامر حسن فياض، العراق وحلم الدولة، الطبعة الأولى، دار انكي للطباعة والنشر، بغداد، 2021.
11. عبد الاله بلقزيز، الدولة والمجتمع (جدليات التوحد والانقسام في الاجتماع العربي المعاصر) الطبعة الأولى، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت – لبنان، 2008.
12. عبد الجبار أحمد عبد الله، معوقات الديمقراطية في العالم الثالث، الطبعة الأولى، مكتبة الطليعة، عمان، 2013 .
13. عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، مؤسسة العارف للطباعة والنشر، بيروت، 1986.
14. عبد العظيم جبر حافظ، التحول الديمقراطي في العراق، الواقع والمستقبل، مؤسسة مصر، مرتضى للكتاب العراقي، بغداد، 2009.
15. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، الطبعة الخامسة، المركز الثقافي العربي في المغرب، 2012.

16. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق (المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية) الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006.
17. علي عباس مراد، دور الحكومة في المصالحة الوطنية، مجموعة باحثين، المصالحة الوطنية في العراق الواقع والافاق، الطبعة الأولى، مطبعة الطباع، بغداد، 2009.
18. علي عباس مراد، دور الحكومة في المصالحة الوطنية، مجموعة باحثين، المصالحة الوطنية في العراق الواقع والافاق، الطبعة الأولى، مطبعة الطباع، بغداد، 2009.
19. علي فرزدق التميمي، التنمية السياسية وأزماتها في العراق، الطبعة الأولى، مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان، 2021.
20. غازي فيصل، التمنية السياسية في بلدان العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار الراية، عمان، 2014،
21. محمد مصطفى، نظريات الحكم والدولة، دراسة مقارنة، بين الفقه الإسلامي والقانون الدستوري الوضعي، الطبعة الأولى، مركز الحضارات لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2007.
22. محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الاغريق إلى ما بعد الحداثة، الطبعة الأولى، دار الكفيل للطباعة والنشر، بغداد، 2018.
23. محي الدين صابر، التغيير الحضاري وتنمية المجتمع، الطبعة الثانية، المكتبة العصرية، بيروت، 1986.
24. منذر الشاوي، دولة القانون، الطبعة الأولى، الذاكرة لنشر والتوزيع، بغداد، 2013،
25. مولود زايد الطيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، ليبيا، 2007 .
26. نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية المعاصرة، الطبعة الأولى، جامعة ماريونس، بنغازي، 1998.
27. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، الطبعة الرابعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، بيروت، 2006.
28. هند عروب، مقاربة أسس الشرعية في النظام السياسي المغربي، الطبعة الأولى، دار الأمان للنشر والتوزيع، الرباط، 2009.
29. وليد سالم محمد، مأسسة السلطة وبناء الدولة الأمة (دراسة حالة العراق) الطبعة الأولى، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

الكتب المترجمة:

1- صموئيل هانتنغتون، النظام السياسي لمجتمعاتٍ متغيرّة، ترجمة سمية فلو عبود، الطبعة الثانية، دار الساقي، بيروت، 2015، ص: 12.
2- أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، الطبعة الأولى، معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2006.

المجلات:

1- علي دريول محمد، بناء الدولة العراقية بين المؤسساتية والشخصانية، مجلة العلوم السياسية، العدد: 34، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2007.

2- أياد خلف العنبر، إشكالية غياب الفلسفة السياسية في بناء الدولة العراقية بعد 2003، مجلة الكوفة، السنة الثانية، العدد الرابع، التنوير للطباعة والنشر، بيروت.

3- قاسم شعيب و سلام عطا الله، الحراك الشعبي وانعكاسه على المواطنة في العراق بعد 2003، مجلة قضايا سياسية، العدد 63، السنة الثانية عشر، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2022.

Sources

Arabic Books

1. Wahban, A. (2003). *Al-takhalluf al-siyasi wa ghayat al-tanmiyah al-siyasiyah* [Political underdevelopment and the goals of political development] (1st ed.). Dar al-Jami‘a.
2. Tamsha, B. (2011). *Dirasat fi al-tanmiyah al-siyasiyah fi al-janub (Qadaya wa ishkaliyat)* [Studies in political development in the countries of the South] (1st ed.). Diwan al-Matbu‘at al-Jami‘iyyah.
3. Muhammad, T. K. (2004). *Al-nuzum al-siyasiyah al-hadithah wa al-siyasat al-‘ammah: Dirasah mu‘asirah fi istiratijiyyat al-sultah* [Modern political systems and public policies] (1st ed.). Dar Majdalawi.
4. Hammadi, H. A. (n.d.). *Al-madkhal ila ‘ilm al-siyasah* [Introduction to political science] (1st ed.). Ministry of Higher Education & Scientific Research.
5. Al-Saadoun, H. (2011). *Al-tanmiyah al-siyasiyah wa al-tahdith fi al-‘alam al-thalith* [Political development and modernization in the Third World] (1st ed.). Al-Dhakira.
6. Ibrahim, S. E. (2000). *Masadir al-shar‘iyyah fi anzimat al-hukm al-‘arabiyyah (Azmat al-dimuqratiyyah fi al-watan al-‘arabi)* [Sources of legitimacy in Arab political systems] (1st ed.). Center for Arab Unity Studies.
7. Mahmoud, M. A. (2020). *Al-suluk al-siyasi wa qiyam al-mujtama‘* [Political behavior and social values] (1st ed.). Dar Sutour.
8. Al-Aswad, S. (1991). *‘Ilm al-ijtima‘ al-siyasi: Ususuhu wa ab‘aduhu* [Political sociology: Foundations and dimensions] (1st ed.). Dar al-Hikma.
9. Al-Anbaki, T. H. H. (2019). *Al-nuzum al-siyasiyah wa al-dusturiyyah al-mu‘asirah* [Contemporary political and constitutional systems] (5th ed.). Dar al-Sanhouri.
10. Fayyad, A. H. (2021). *Al-‘Iraq wa al-dawlah* [Iraq and the dream of the state] (1st ed.). Dar Anki.

11. Belqaziz, A. (2008). *Al-dawlah wa al-mujtama‘* [State and society] (1st ed.). Arab Network for Research & Publishing.
12. Abdullah, A. J. A. (2013). *Mu‘awwiqat al-dimuqratiyyah fi al-‘alam al-thalith* [Obstacles to democracy in the Third World] (1st ed.). Maktabat al-Tali‘a.
13. Al-Zayyat, A. H. (1986). *Al-tanmiyah al-siyasiyah: Dirasah fi ‘ilm al-ijtima‘ al-siyasi* [Political development: A study in political sociology] (1st ed.). Mu’assasat al-‘Arif.
14. Hafez, A. A. J. (2009). *Al-tahawwul al-dimuqrati fi al-‘Iraq: Al-waqi‘ wa al-mustaqbal* [Democratic transformation in Iraq] (1st ed.). Murtada for Iraqi Books.
15. Al-Arwi, A. (2012). *Mafhum al-hurriyyah* [The concept of freedom] (5th ed.). Arab Cultural Center.
16. Rashid, A. W. H. (2006). *Al-tahawwul al-dimuqrati fi al-‘Iraq* [Democratic transformation in Iraq] (1st ed.). Center for Arab Unity Studies.
17. Murad, A. A. (2009). Dawr al-hukumah fi al-musalaha al-wataniyyah [The role of government in national reconciliation]. In *Al-musalaha al-wataniyyah fi al-‘Iraq: Al-waqi‘ wa al-afaq* (1st ed.). Al-Tibaa Press.
18. Al-Tamimi, A. F. (2021). *Al-tanmiyah al-siyasiyah wa azamatuha fi al-‘Iraq* [Political development and its crises in Iraq] (1st ed.). Rafidain Center for Dialogue.
19. Faisal, G. (2014). *Al-tanmiyah al-siyasiyah fi buldan al-‘alam al-thalith* [Political development in Third World countries] (1st ed.). Dar al-Raya.
20. Mustafa, M. (2007). *Nazariyyat al-hukm wa al-dawlah* [Theories of governance and the state] (1st ed.). Markaz al-Hadarat.
21. Haider, M. (2018). *Al-dawlah: Falsafatuha wa tarikhuha min al-ighriq ila ma ba‘d al-hadathah* [The state: Its philosophy and history] (1st ed.). Dar al-Kafeel.
22. Saber, M. A. (1986). *Al-taghyir al-hadari wa tanmiyat al-mujtama‘* [Civilizational change and social development] (2nd ed.). Al-Maktaba al-Asriyya.
23. Al-Shawi, M. (2013). *Dawlat al-qanun* [The rule of law state] (1st ed.). Al-Dhakira.
24. Al-Tayeb, M. Z. (2007). *‘Ilm al-ijtima‘ al-siyasi* [Political sociology] (1st ed.). National Book House.

25. Sadiq, N. M. (1998). *Al-takhalluf wa al-tahdith wa al-tanmiyah al-siyasiyah al-mu'asirah* [Underdevelopment, modernization and contemporary political development] (1st ed.). Garyounis University.
26. Aref, N. M. (2006). *Nazariyyat al-tanmiyah al-siyasiyah al-mu'asirah* [Contemporary theories of political development] (4th ed.). International Institute of Islamic Thought.
27. Aroub, H. (2009). *Muqarabat usus al-shar'iyyah fi al-nizam al-siyasi al-maghribi* [Foundations of legitimacy in the Moroccan political system] (1st ed.). Dar al-Aman.
28. Mohammed, W. S. (2014). *Mu'assasat al-sultah wa bina' al-dawlah al-ummah* [Institutionalization of authority and nation-state building] (1st ed.). Al-Akademiyyun.

Translated Books

1. Huntington, S. P. (2015). *Al-nizam al-siyasi li mujtama'at mutaghayyirah* (S. F. Aboud, Trans.) (2nd ed.). Dar al-Saqi. (Original work published 1968)
2. Lijphart, A. (2006). *Al-dimuqratiyyah al-tawafuqiyyah fi mujtama' muta'addid* (H. Zeina, Trans.) (1st ed.). Institute of Strategic Studies.

Journals

1. Darioul, A. M. (2007). Bina' al-dawlah al-'iraqiyyah bayn al-mu'assasiyyah wa al-shakhsaniyyah. *Majallat al-'Ulum al-Siyasiyah*, (34), College of Political Science, University of Baghdad.
2. Al-Anbar, A. K. (n.d.). Ishkaliyyat ghiyab al-falsafah al-siyasiyyah fi bina' al-dawlah al-'iraqiyyah ba'd 2003. *Majallat al-Kufa*, 2(4).

3. Shuaib, Q., & Attaallah, S. (2022). Al-hirak al-sha‘bi wa in‘ikasuhu ‘ala al-muwatanah fi al-‘Iraq ba‘d 2003. *Qadaya Siyasiyah*, 12(63), University of Al-Nahrain.